

Distr.: Limited  
30 June 2017  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة السابعة والخمسون

٥-٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧

البند ٧ من جدول الأعمال

اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها السابعة والخمسين

## مشروع التقرير

المقرر: السيد رودريغو أوتافيو بنتيادو موراييس (البرازيل)

إضافة

## المسائل البرنامجية: التقييم

((البند ٣ (ب))

### تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التقييم البرنامجي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

١ - نظرت اللجنة، في جلستها الرابعة المعقودة في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧، في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (E/AC.51/2017/2).

٢ - وعرضت وكالة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية التقرير، وقامت، مع ممثلي المكتب والمفوضية، بالرد على الأسئلة التي طُرحت أثناء نظر اللجنة فيه.

### المناقشة

٣ - أعربت الوفود عن تقديرها لتقرير المكتب وللعمل الذي تضطلع به المفوضية في ظروف تتسم بالصعوبة، ومنها ما ذكره التقرير من سياقات تجمع اللاجئين مع المشردين داخليا. ولاحظت الوفود مع



الرجاء إعادة استعمال الورق



التقدير الاستنتاج الوارد في التقرير بأن عمل المفوضية مع المشردين داخليا لم يؤثر سلبا في قدرتها على تنفيذ ولايتها المتعلقة باللاجئين، وأعرب عدد من الوفود عن تأييده للتوصيات الواردة في التقرير. وأشار أحد الوفود إلى أهمية العمل الذي تقوم به المفوضية في دعم حقوق الإنسان. وشددت عدة وفود على اختلاف فئتي المشردين داخليا واللاجئين من حيث الطابع ومن حيث الأطر التشريعية التي تنظمهما، وأكدت من جديد سيادة الدول ومسؤوليتها عن المشردين داخليا.

٤ - وشُدِّد على ضرورة أن تمثل المفوضية دائما لولاياتها على النحو المنصوص عليه في القرارات ذات الصلة الصادرة عن الهيئات الحكومية الدولية ولنظامها الأساسي، وعلى وجوب أن تعمل في إطار الاحترام الكامل للسيادة الوطنية. وشُدِّد بصفة خاصة على أنه يجب على المفوضية أن تسعى إلى التعاون مع بلدان المنشأ وأن يتم التقيد التام بعملية فحص السجلات لأغراض الحماية.

٥ - وأعربت الوفود عن قلقها من طول أمد أزمات اللاجئين والمشردين داخليا ومن الازدياد المطرد لأعداد النازحين. وأشارت أيضا إلى بعض القيود التي تواجه في التعامل مع تلك الحالات، ومنها الشواغل الأمنية والافتقار إلى الإرادة السياسية. ونوقشت أيضا مسألة كون التوصل إلى حلول دائمة هي مجال عمل المفوضية الذي صُنِّف في التقرير على أنه الأقل إيجابية، وشُدِّد على ضرورة أن تعمل المفوضية مع الجهات الفاعلة الإنمائية وبلدان المنشأ على معالجة الأسباب الجذرية للأزمات التي يطول أمدتها. وطُرح سؤال عن سبل تمييز عمل المفوضية عن عمل الكيانات الأخرى التي تعمل في مجال التنمية وعمّا إذا كان اللاجئين الذين يطول أمد لجوئهم يشكلون حالة طوارئ أو مسألة من مسائل التنمية المستدامة.

٦ - وأقرت عدة وفود بالقيود المفروضة على الموارد فيما يتعلق بأنشطة المفوضية، وطُلبت معلومات عن مدى تأثير نسبة ٩٩ في المائة من ميزانية المفوضية التي تأتي من التبرعات في أنشطتها (انظر E/AC.51/2017/2، الفقرة ١٣). وطُلبت أيضا معلومات عن نهج الميزنة القائم على الاحتياجات، بما في ذلك تفاصيل عن طريقة التعرف على تلك الاحتياجات وتحديد كميتها، وعمّا إذا كانت ميزانية المفوضية القائمة على الاحتياجات دقيقة أم مبالغيا فيها.

٧ - وفيما يتعلق بمسألة الرصد، أعربت عدة وفود عن قلقها من نقص البيانات المتعلقة باللاجئين الموجودين خارج المخيمات (المرجع نفسه، الفقرة ٢٤)، وتساءل أحد الوفود عما إذا كان بوسع المفوضية والمكتب أن يؤيدا الزعم بأن العيش خارج المخيمات يحسِّن القدرة على الصمود. وطُلب المزيد من التفاصيل عن رصد المفوضية لمرحلتَي التخطيط والخروج. وأشارت الوفود كذلك إلى وجود أوجه قصور في عمل المفوضية في مجال تلقي آراء المستفيدين والتعقيب عليها، وطلبت مزيدا من التفاصيل عن هذه العملية، بما في ذلك ما إذا كانت لدى المفوضية الوسائل اللازمة لتقييم الوسطاء الذين تستخدمهم في تقديم الخدمات.

٨ - وأشار أحد الوفود إلى الفقرتين ٢٧ و ٤٧ من التقرير وطلب توضيحا بشأن وجهات النظر المتعلقة بأداء المفوضية، ولا سيما فيما يتعلق بالحلول الدائمة وتبادل المعلومات. وطُلبت معلومات عما تتخذه المفوضية من ترتيبات للتنسيق مع شركاء منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمجتمع المدني، وكذلك عن فعالية هذه الترتيبات. وشجعت الوفود على التنسيق الفعال داخل منظومة الأمم المتحدة ابتغاء التصدي لما يواجهه في

السياقات التي تجمع اللاجئين مع المشردين داخليا من صعوبات معقدة. وطلب أحد الوفود أن تقوم المفوضية والمكتب بتتبع تنفيذ "المذكرة المشتركة بين المفوضية والمكتب بشأن الحالات المختلطة: التنسيق في الممارسة العملية"، الصادرة في عام ٢٠١٤، وبالإبلاغ عن ذلك. وطلبت توضيحات بشأن اقتراح تعيين منظمة غير حكومية لتشارك، في بعض السياقات، في قيادة المجموعة المعنية بالحماية. وطلب أحد الوفود توضيحات بشأن الشكل الثالث من التقرير، ولا سيما فيما يتعلق بمنطقة بحيرة تشاد.

#### الاستنتاجات والتوصيات

٩ - أوصت اللجنة بأن تحيط الجمعية العامة علما بالتوصيات الواردة في الفقرات من ٦٥ إلى ٦٨ من تقرير المكتب عن تقييم المفوضية (E/AC.51/2017/2)، مع مراعاة كون تلك التوصيات قد قُدمت في إطار سياقات تجمع اللاجئين مع المشردين داخليا.

١٠ - وأشارت اللجنة إلى الصعوبات التي تواجهها المفوضية وشركاؤها في إدارة توقعات الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية وفي تحسين التواصل معهم. وإحفا بالتوصية ٢ الواردة في الفقرة ٦٧ من التقرير، أقرت اللجنة بما تتبعه المفوضية وشركاؤها حاليا من ممارسة إيجابية فيما يتعلق بإشراك الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية، على نحو استباقي، وأوصت بأن تشجع الجمعية العامة المفوضية على وضع تدابير عملية وفعالة ومخصّصة حسب الحالات للحد من تلك الثغرات الملحوظة بهدف ضمان المساءلة الواجبة وتخفيف إحباط الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية بشأن الاحتياجات غير الملبّاة.

١١ - وأوصت اللجنة بأن توصي الجمعية العامة المفوضية بأن تعمل، لدى اضطلاعها بأنشطتها، في ظل الامتثال التام لولايتها.

١٢ - وأشارت اللجنة إلى أن الأنشطة الحالية التي تضطلع بها المفوضية فيما يتعلق بالمشردين داخليا ينبغي ألا تقوض ولاية المفوضية المتعلقة باللاجئين ومؤسسة اللجوء، وأشارت إلى أن المكتب قد استنتج أنه لا يبدو أن عمل المفوضية مع المشردين داخليا في السياقات التي تجمعهم مع اللاجئين قد أثر، في معظمه، على أنشطتها المأذون بها فيما يتعلق باللاجئين، وذلك وفقا للحالات الفردية التي جرى تقييمها في السنوات الأخيرة. وأوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تحيط علما بهذا الاستنتاج.